

فلا تكون اللغات توقيفية اذ التعليم لا يكون له بالوحي كما هو الظاهر
 التي جرت به عادة الله تعالى فلو كانت توقيفية لما خرت عن البعثة
 وقد تعرضت لها سابقا فليعلم الدور وهو محال وانما قال اسند
 بصيغة تجزم للمبني للشارة الى صفة الاستدلال ويصريح بذلك
 في قوله فان لا يلزم من تقدم اللفظ الخمرية في التعريف للغير اي غير الواقع
 قوله بمعنى توقيفي لدن القدر المذكور نسوب الى الوقوف لذكره به لانفس
 الوقوف وللحاجة الى الاول اي القدر المحتاج اليه في التعريف وهذا
 جواب عما قاله الاستاذ قوله الذي هو والها دفع لما يتوهم من شمول
 الوقوف لاحد شئ قوله الاستاذ وعليه فهذا الشمول غير مراد فيجب
 اجتنابه باية الخواصة الى بيان الغاية في ثبوت اللفظ بالقياس وهو
 الاستغناء في النبذ مثلا عن قياسه على الخمر شرعا وعن النظر في شرائط
 القياس الشرعي لهل وجدت بخلاف من يقول بثبوت اللفظ قياسا
 فيحتاج الى ذلك او الى دليل من السنة قوله ما لم يثبت تعينه اي لجمع
 المعاني المشتملة على الوصف المناسب قوله لا حاجة في ثبوت ما لم يسمع
 لاندراج ما لم يسمع منه تحت عام فهو منطوق لا مسكوت فلم يدخل في
 محل الخلف حتى يحتاج الى الخرجه قوله الى عند الهى اي بالظن القائلين
 كابلد عليه قوله الخلف قول بعضهم ان الاكثر على النفي واما ترجيح احدهما
 بالظن

بالظن المدرك فبحث اخرية اي كان كل منهما واحدا دفع لتوهم ما يتبادر
 من لفظ اتخذ الشيان اي صار اشيا واحدا وما بقوى الدفع ان الاتحاد ههنا
 سند الى كل منهما ادلى بمجموعهما كما مر الى ذلك بقوله اي كان كل منهما
 واحدا قوله او وجدوا شئ غير الخمر قال الكمال بن ابي شريف في ذكر المناطقة
 هذا المثال اساة ادب كما قاله البرماوى وكان اللابيق لاجل هذا المثال
 ترك هذا التقسيم او الاضروعة بالشارح الى اسراده انتهى قوله ان استوى
 معناه في اخره الخمر لا يخفى ان الاستوى والتفاوت من الصيغ التي
 انما تسند الى متعدد وهو في الحقيقة ثابت للافراد في انفسها واما ثبوت
 للمعنى فبا اعتبار وجوده في الافراد فيصح اسناد ذلك اليه بهذا الاعتبار
 كما هنا وفي كقولهم ان التفاوت معناه واما اسناده الى المتعدد حقيقة
 فقد اشار اليه بقوله لتوافق افراد معناه وقوله نظرا الى اشتراك الافراد
 في اصل المعنى قوله فاحد اللفظين مثلا الخمر يربطه الى ان صيغة تفاعل
 نقضت تعدد المسند اليه اما على وجه العطف او تصريح بالسناد وفي
 البعض وجب البعض باضافة نعت نحو تخاصم زيد وعمر وادع عمرو
 والاسعمال الثاني صحيح محفوظ ولد الثقات الى نفيه لدن من
 حفظ حجة على من لم يحفظ قوله بقل او يجازان لدنه ان النفي كون
 حقيقة فيهما التخصر في الحقيقة والمجاز بل يصدق بالمجازين ايضا قوله

